



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل بين الحصانة التكنولوجية والحصانة المعنوية

١ - مدخل:

منذ اغتصاب الكيان الإسرائيلي لأرض فلسطين العربية، وقضية حماية الأمن الإسرائيلي تعتبر من أهم القضايا التي تشغل بال وعقول قادة هذا الكيان وحلفائهم الغربيين والأميركيين بشكل خاص. فهم يعلمون أن هناك علاقة وطيدة بين استمرار وجود الكيان وأمنه الداخلي وبين تطور قدراته التكنولوجية من جهة وقدرات محيطه الخارجي من جهة أخرى. وفي سبيل تحقيق ذلك وظّف الكيان الغاصب كل إمكانياته الداخلية والخارجية، وأتبع سياسة افتعال الحروب وتنفيذ الاغتيالات وبتّ الفتن في الدول المجاورة لإبعاد الخطر الخارجي عن جبهته الداخلية، لدرجة أن الجيش الإسرائيلي شنّ أكثر من سبع حروب على جبهات عربية مختلفة منذ اغتصابه لأرض فلسطين. وقد اعتبرت سياسة الحروب والتخطيط لها باستمرار من أهم الأساليب التي اتّبعها الكيان الصهيوني في سبيل تحقيق أهدافه، بالتالي هو سعى إلى زيادة قدراته العسكرية في مجال التطوير والإنتاج العسكري، واستيراد المعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا من أجل إنشاء جيش متفوق يتمتّع بقدرات عالية في جميع المجالات الجوية والبحرية والبرية. وبالرغم من أن الجيوش الكلاسيكية لا تشنّ حروب عصابات، إلا أنه في السنوات الماضية أقام الكيان الغاصب عدة مناورات تحاكي هذا النوع من الحروب، وذلك بسبب فشله في عدة مواجهات من هذا النوع كالحرب التي استمرت ٣٣ يوماً مع المقاومة الإسلامية في لبنان عام ٢٠٠٦ وحروب أخرى طويلة الأجل في قطاع غزة لاسيما في العام ٢٠١٤ .

٢ - تطور أنماط الحرب:

في موازاة حروب "إسرائيل" الرئيسة، التي دارت على الجبهات العسكرية، تطورت حرب متواصلة على الجبهة المدنية على شكل هجمات فدائية مقاومة ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وقد بدأت هذه الحرب فور انتهاء حرب احتلال فلسطين على شكل عمليات متفرقة ضد بعض المستوطنات وضد المواصلات العامة (مثل عملية

معاليه عكرافيم في آذار ١٩٥٤)، وتعززت هذه العمليات لتصبح "حرب عصابات" متواصلة من قطاع غزة، ومن الأردن، والتي استهدفت المستوطنات في عمق الكيان وحتى ضواحي تل أبيب وسميت "هجمات الفدائيين". وقد أعلنت حركة فتح، التي أقيمت عام ١٩٥٧، ومنظمات فلسطينية أخرى، عن "الكفاح المسلح" ضد "إسرائيل" الذي تجلى في علميات في المستوطنات وخلف عشرات المصابين بين المستوطنين. وقد ارتقى "الكفاح المسلح" مرحلة أخرى وذلك بعد إقامة "منظمة التحرير الفلسطينية" عام ١٩٦٤، الأمر الذي حفز حركة فتح (وهي المنظمة العسكرية الفلسطينية الرئيسية) للبدء بمعركة فدائية خاصة بها ضد المستوطنين والبنى التحتية (كانت العملية الأولى التي قامت بها الحركة محاولة تفجير محطة ضخ المياه الخاصة بخط نقل المياه القطري). وبعد حرب الأيام الستة تمركزت منظمة فتح، بالإضافة إلى منظمات فلسطينية أخرى في الأردن، وبدأت بحرب استنزاف ضد المستوطنات الإسرائيلية في غور بيسان. وتم في حرب الاستنزاف هذه، للمرة الأولى، إطلاق صواريخ غراد باتجاه المستوطنات الإسرائيلية. وبعد طرد فتح من الأردن، بعد أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠، تمركزت المنظمة في لبنان وبدأت شن هجمات بالصواريخ على مستوطنات الجليل - وردت "إسرائيل" على ذلك بعمليات عسكرية - عملية الليطاني عام ١٩٧٨، وعملية سلامة الجليل (التي افتتحت حرب لبنان الأولى) عام ١٩٨٢. الأولى جاءت، بحسب المزاعم الاسرائيلية، بهدف ردع منظمة التحرير الفلسطينية، والأخيرة بهدف السيطرة على المناطق التي تطلق منها الصواريخ (خط الأربعين كيلومترا).

والهدوء الذي تم تحقيقه بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وصل إلى نهايته في عام ١٩٨٥ عندما استأنف حزب الله، مدعوما من الحرس الثوري الإيراني، الهجمة الصاروخية المدمرة على مستوطنات الجليل. وقد ردت "إسرائيل" بالقيام بهجومين على جنوب لبنان - عملية "تصفية الحساب" عام ١٩٩٣، وعملية "عناقيد الغضب" عام ١٩٩٦ - واللذين كان الهدف منهما خلق ضغط غير مباشر على حزب الله لوقف إطلاق النار. ولم يدفع هذان الهجومان حزب الله إلى النتيجة المرجوة واستمر إطلاق الصواريخ على شمال فلسطين المحتلة، بل وازدادت قوته ومداه. وقد هدأت نيران الصواريخ (إلا أنها لم تتوقف بشكل كامل) وذلك بعد انسحاب "إسرائيل" مكرهة من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠. وتم الرد على الهجوم الإسرائيلي، في أعقاب أسر جنديين من الجيش الإسرائيلي على يد حزب الله في شهر تموز ٢٠٠٦، بإطلاق صواريخ من قبل الحزب والذي كان هذه المرة غير مسبوق من حيث قوته ومداه واستمراره على مستوطنات شمال فلسطين المحتلة. حرب لبنان الثانية تلك وضعت الجيش الإسرائيلي أمام مأزق الاعتراف بمحدودية قوته اعترافاً واضحاً أمام نفسه أولاً، وكذلك أمام حلفاء "إسرائيل" وحلفاء حلفائها. كانت المعركة واضحة حيث وقف المجتمع الدولي وبعض الاخساء من

العرب ينتظرون نهاية الحرب بنهاية "الحزب"، وفي النهاية وقف السيد نصر الله وحيداً إلا من مقاتليه الاشواوس يقطف الانتصار تلو الانتصار. كان وحيداً - ولو كان هناك وصف أضيق من "وحيد" لكان مناسباً - وكان الأمريكيون وأذئابهم في لبنان والمنطقة يريدون من "إسرائيل" أن تحقق وظيفتها القذرة وتنجح في مهمتها الاستراتيجية، وهي كانت تريد تفكيك سلاح حزب الله في تلك المعركة، وقد تلقت أقصى الدعم المادي والسياسي، وأمرت ان تعطي جيشها كل الوقت، لكنها - كما اقتنع الأمريكيون وأذئابهم منذ ذلك الحين - فشلت.

في المقابل فُتحت جبهة جديدة لإطلاق الصواريخ على "إسرائيل" من جنوب الكيان في عام ٢٠٠١ عندما قامت حماس في غزة بتطوير قدرات لإنتاج الصواريخ البدائية وإطلاقها باتجاه المستوطنات المحيطة بالقطاع. وقد تعاضم هجوم الصواريخ على جنوب الكيان، وتعزز، سواء لجهة وتيرة النيران أو لجهة مدى الإطلاق، والتي غطت مستوطنات ومدناً، في جنوب الكيان، بشكل متزايد. وقد بذل الجيش الإسرائيلي جهوداً للقضاء على الرمايات الصاروخية عن طريق القيام بعمليات عسكرية داخل قطاع غزة، وهي الجهود التي لم تؤد إلى وقف عمليات الإطلاق. وبعد الانفصال عن غزة عام ٢٠٠٥، وبخاصة بعد أن سيطرت حماس على الحكم في القطاع (٢٠٠٧)، ازدادت الرمايات وتعاضمت. وقد ردت "إسرائيل" بعمليات هجومية (عملية "الرصاص المصهور" عام ٢٠٠٨، وعملية "عمود السحاب" في ٢٠١٢، وعملية "الجرف الصامد" عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى خطوة دفاعية عن طريق نشر منظومات صواريخ مضادة للصواريخ والتي صدت القسم الرئيس من رمايات الصواريخ خلال العمليتين الأخيرتين.

ويتضح من هذا الاستعراض أن حرب يوم الغفران شكّلت خطأ فاصلاً في خصائص حروب "إسرائيل". فحتى حرب يوم الغفران (ضمناً)، كانت حروب "إسرائيل" بشكل أساسي حروب جيش مقابل جيش، واحتلت مهاجمة الجبهة الداخلية المدنية لدى كل من الطرفين حتى ذلك الحين، مكاناً هامشياً في الجهد العسكري. وشكّلت حرب يوم الغفران، والسلام مع مصر الذي جاء بعد ذلك، علامة بارزة على الانتقال من الحرب بين الجيوش التابعة لدول ضد الجيش الإسرائيلي إلى حرب تنظيمات وفصائل ليست بدولة ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية. والأسباب الرئيسة لذلك هي التغيرات التي طرأت على المنطقة: السلام مع مصر الذي وضع حداً لتهديد الجيش المصري ومعه تهديد الجبهة الغربية، كما أن حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وحرب العراق الثانية عام ٢٠٠٣ أزلتا تهديد الجبهة الشرقية بقيادة سوريا. وفي الوقت نفسه أدى ظهور الجمهورية الإسلامية

الإيرانية كعدو رئيس لـ "إسرائيل" وتأييدها لتنظيمات المقاومة (التي ليست بدولة) إلى تطور نظرية جديدة للمواجهة غير المباشرة مع المجتمع الإسرائيلي بدلاً من المواجهة المباشرة ضد قوة الجيش الإسرائيلي نفسها.

٣ - نظرية أمنية جديدة:

إن نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية مبنية على الافتراض بأن "إسرائيل" لا تستطيع الصمود في حرب طويلة، وأن بإمكانها تقصير مدة الحرب عن طريق العمليات الهجومية الشرسة. إلا أن هذين الافتراضين تجب إعادة النظر فيهما من جديد. فإذا افترضنا بأن "إسرائيل" تستطيع الصمود في معركة طويلة، فالواقع يدل على أن العمليات الهجومية من ناحيتها لا تضمن تقصير أمد المعركة، بالتالي المطلوب هو نظرية أمنية بديلة تعتمد على النفس الطويل والصمود في معركة طويلة. وعلى هذا الأساس يقترح قادة العدو في هذه النظرية ألا تنطلق الإستراتيجية من هدف الحسم العسكري بل من هدف تجريد العدو من إنجازاته، ولهذا يجب على هذه الإستراتيجية أن تضع صمود الجبهة الداخلية في جوهرها. وأن يتم التركيز أيضاً على حماية الجبهة الداخلية العسكرية والمدنية، وتكون الخطوات الهجومية متممة للدفاع عن الذات.

من الواضح أن الأسلوب المقترح في النظرية الجديدة، لا ينسجم مع الثقافة العسكرية التقليدية للجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه، وهي تتضمن المخاطرة بفقدان المبادرة ودخول العسكريتاريا الاسرائيلية في مزاج سلبي. والجيش الإسرائيلي، مثل أي جيش آخر، يرى في الحسم العسكري غاية وجوده، وتوجد صعوبة هنا في توفيق هذا الأمر مع إستراتيجية تجريد العدو من إنجازاته وليس الحسم العسكري معه. ومع ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هناك أمام "إسرائيل" خيار أفضل من ذلك. وفي هذا السياق يعترف قادة العدو بأن العالم قد تغير، وأن وجه الحرب قد تغير أيضاً، والواقع الأمني الجديد يتطلب نظرية أمنية جديدة، يشكل فيها الجيش الإسرائيلي عنصراً واحداً وليس الوحيد في تحقيق الإنجاز المطلوب.

٤ - الجبهة الداخلية كمركز للمعركة المستقبلية:

إن الدوافع التي تقف وراء الصراع بين الحركة الصهيونية - وبعد ذلك بين ما يسمى "دولة إسرائيل" - وبين الدول والمنظمات العربية والإسلامية الذي بدأ بعد وعد بلفور واستمر إلى اليوم (حوالي مائة عام) هي دوافع مركبة، إلا أنه يوجد في أساسها عامل مشترك واحد: رفض قيام "دولة إسرائيل" بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي بحسب المخطط الصهيوني. وحتى إقامة الدولة، حاول الجانب المقاوم منع إقامة كيان لدولة يهودية في أرض فلسطين، وهو يتطلع منذ ذلك الوقت إلى إلغاء إقامة الكيان السياسي اليهودي. وقد مرّت الإستراتيجية المقاومة لتحقيق هذا الهدف بعدة صور: من الصراع بين المجتمعين في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم إلى حرب بين جيوش نظامية بالإضافة على معارك خاضتها المقاومة ضد المستوطنين الصهاينة. ومنذ اللحظة التي اتّضح فيها أن الإستراتيجية المباشرة للحرب ضد قوة الجيش الإسرائيلي لم تُفضِ إلى النتيجة المرغوبة توجهت جبهة المقاومة في العصر الراهن أي - إيران والمنظمات والدول التي تدعمها - نحو الإستراتيجية غير المباشرة القائمة على المعركة ضد الجبهة الداخلية المدنية وذلك كأداة رئيسة من بين صندوق أدوات الصراع ضد استمرار وجود الكيان الغاصب.

والمنطق القائم في نظرية الجبهة الداخلية المدنية كجبهة أساسية للمعركة ضد العدو يرد تفصيله في عدد كبير من التصريحات لزعماء الجبهة الراديكالية - إيران وحزب الله وحماس. وبحسب رؤيتهم يوجد لـ "إسرائيل" نقطتا ضعف:

أ- المجتمع الإسرائيلي (مثل المجتمع الغربي كله) هو مجتمع رخاء ورفاهية، تتعبه الحروب، وعتبة صمود مواطنيه متدنية. كما أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين منقسم، ويغصّ بالنزاعات، وعدم التماسك. ومواطنو "إسرائيل" حساسون لفقدان حياة الإنسان وغير مستعدين للحرب وللتضحية بالحياة من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية (نظرية بيت العنكبوت).

ب- إن مساحة "إسرائيل" صغيرة ولا يوجد لها عمق إستراتيجي يمكنه أن يُستخدم كملاد آمن في زمن الحرب. وما ينجم عن ذلك هو أن كل المستوطنين في "إسرائيل" هم مكشوفون للهجوم في أي وقت.

وعليه فإن الاستغلال الصحيح لنقطتي الضعف هاتين يمكن أن يؤدي، مع مرور الزمن، إلى خبو "دولة إسرائيل" وتراجع الهجرة وتزايد النزوح، وإلى انتهاء وجودها في النهاية ككيان سياسي. وبمصطلحات هذا التحليل فإن أمل إيران ومنظمات المقاومة التي تدعمها من إستراتيجية مهاجمة العمق واستنزافه هو تحقيق الحسم في مجال الوعي والمعنويات.

إن خارطة الطريق للقضاء على وجود "إسرائيل" قد وُضعت منذ وقت ليس بالبعيد على يد سماحة السيد القائد علي خامنئي، المرشد الأعلى في الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك في النسخة المعدلة لكتابه "فلسطين" الذي يضم مجموعة من المختارات لخطبه حول الموضوع. ويوضح السيد في الكتاب أن خطته لا تستند إلى العداء للسامية الذي هو "اختراع أوروبي". والقضاء على وجود "إسرائيل" لن يكون عن طريق "الحرب الكلاسيكية"، ولا عن طريق مذابح جماعية، بل عن طريق حرب متواصلة ذات وتيرة متدنية تجعل حياة غالبية اليهود في الكيان الغاصب حياة لا تطاق وتحفزهم على مغادرة البلاد. وعندما يبدأ اليهود بالمغادرة يتوقف دعم الغرب، وبخاصة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان. ويبدأ "الضجر من إسرائيل" بالظهور في المجتمع الدولي. وبعد أن تغادر غالبية اليهود "إسرائيل" (والتي سيبقى فيها فقط أولئك الذين توجد لهم جذور في الشرق الأوسط) وتتوقف الدولة عن الوجود، تجري انتخابات برعاية الأمم المتحدة يشارك فيها اليهود الذين يبقون في البلاد، وكذلك الفلسطينيون في كل أماكن تواجدهم، وستعلن الحكومة التي سنُقام عن إنشاء دولة جديدة باسم "فلسطين" يقيم من تبقى من اليهود كأقلية محمية فيها.

إن المفتاح لتحقيق نبوءة السيد الخامنئي لا يكمن إذاً في هزيمة الجيش الإسرائيلي بل في كسر إرادة ومعنويات السكان في "إسرائيل" عن طريق الاستنزاف النفسي والمادي والمعنوي. ونقطة الانطلاق لهذه النظرية هي، كما سبق القول، الإيمان بأن المجتمع الإسرائيلي ضعيف ولا يمتلك المناعة المدنية، وفق أقوال سماحة السيد حسن نصر الله في "خطاب بيت العنكبوت"، الذي ألقاه في ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٠، والذي قال فيه إنه يدعو الفلسطينيين ليفرضوا على الغزاة الصهاينة العودة إلى الأماكن التي جاؤوا منها. ويضيف: "... من أجل تحرير أرضكم، لستم بحاجة إلى دبابات، ولا إلى توازن إستراتيجي، ولا إلى الصواريخ والمدافع، بل على طريقة الإستشهاديين السابقين الذين هزوا الكيان الصهيوني الغاصب. أنتم أيها الفلسطينيون المظلومون والعزل والمحاصرون، يمكنكم أن تفرضوا على الغزاة الصهاينة أن يعودوا من حيث أتوا. فليذهب الفالاشا إلى إثيوبيا، وليعد اليهود الروس إلى روسيا. الخيار عندكم، والنموذج ماثل أمام أعينكم: المقاومة الصادقة والجادة يمكنها أن تصنع لكم فجر الحرية. يا إخواننا وأحبابنا في فلسطين، أقول لكم: إن إسرائيل هذه التي تملك أسلحة نووية وأقوى سلاح جو في المنطقة هي عملياً أوهن من بيت العنكبوت".

وبكلمات أخرى: ليست هناك حاجة (ولا يوجد نظرية) للسعي لهزيمة الجيش الإسرائيلي. وكل ما هو مطلوب هو إضعاف السكان في إسرائيل واستنزافهم إلى أن تُكسر قوة إرادتهم. وهذا هو أسلوب مشابه لأسلوب جيليو

دوهيه، في إستراتيجية الحسم النفسي وليس الحسم المادي. وعلى الرغم من أن محاولات الحسم النفسي لم تنجح حتى الآن فإنه من المريح للعدو أن يؤمن بها، وهو يستعد بما ينسجم مع ذلك، على النحو التالي:

- الأزمة المعنوية: لقد كانت أهداف الكيان الإسرائيلي تصبّ دائماً في سبيل ضمان بقاء وجوده وحفظ أمن مواطنيه. وكانت سياساته الهجومية منطلقاً من خلفية نفسية ومعنوية وجيوستراتيجية، وتطبق سياسة استباقية لمنع الهجمات عليه. ووفقاً لاستراتيجيته الأمنية والدفاعية، لا يجب على الجيش الإسرائيلي أن يُمنى بأي هزيمة في أي حرب يشنّها لأن أول هزيمة عملية لهذا الجيش سوف تكون الأخيرة بحسب هذه المفاهيم. لذلك سعى الكيان إلى جر أرض المعركة باستمرار إلى أرض العدو ومنع القوات المُعادية من دخول الأراضي التي يسيطر عليها.

لقد طبقت نظرية الأمن الإسرائيلية إستراتيجية الحرب الهجومية السريعة التي تهدف إلى هزيمة القوة العسكرية للعدو خلال زمن قصير وبالتالي هزيمته بالتفوق التكنولوجي مادياً ومعنوياً ونفسياً. وهذه النظرية مشتقة من الافتراض بأن "إسرائيل" غير مؤهلة للصمود في حرب طويلة الأمد لضيق مساحتها وقصر نفس سكانها. كما أن الطرف المُعادي المتمثل بجهة المقاومة والمواجهة استوعب اللعبة وفهم حثثاتها. وعليه فهو طوّر نظرية جديدة لهزيمة العدو عن طريق الاستنزاف الطويل للسكان وليس عن طريق إلحاق الهزيمة المباشرة بالجيش. وبتعبير آخر فإن إستراتيجية جبهة المقاومة تطلّعت إلى إطالة أمد المعركة، بينما تطلّعت الإستراتيجية الإسرائيلية إلى تقصير أمدها قدر المستطاع.

- الأزمة الشرعيّة: من ناحية أخرى عانى كيان العدو إلى جانب أزمة المعنويات من أزمة شرعية، إذ على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت للاعتراف به رسمياً في العالم، لا يزال عدد كبير من الدول ترى فيه كياناً غاصباً لأرض الفلسطينيين.

- ويعاني هذا الكيان أيضاً على الصعيد الداخلي من أزمات أخرى لها تأثير كبير على الأمن والمعنويات. فبالإضافة إلى الفساد الذي تتورط به الطبقة الحاكمة على شتى المستويات، يعاني هذا الكيان من انقسامات طبقية كبيرة، فهناك صدامات لا تنتهي وصراعات خفيّة وعلنيّة بين الطبقات المختلفة وخصوصاً بين الطبقتين الرئيسيتين داخل هذا المجتمع العنصري، وهما الأشكناز والسفاراديم، وبما أن اليهود الأشكناز هم من وصلوا فلسطين أولاً، فقد وضعوا أسس الكيان على غرار المجتمعات الأوروبية التي عاشوا فيها، وهذا جعلهم يشعرون بأنهم أرقى من اليهود الشرقيين، وتحول الأمر بعد ذلك لصراع عنصري بين الطبقتين، اتخذ شتى أشكال

العنف والكيدية والتمييز إلى حدّ أن الوزير الأميركي المعروف هنري كيسنجر في كتابه "النظام العالمي" يقول: "إن الكيان الصهيوني لا يمكن له أن يستمر في الوجود، وقد يتم القضاء عليه بحلول عام ٢٠٢٥، لأن الصهاينة بحدّ ذاتهم لم يعودوا يؤمنون ببقاء هذا الكيان".

بكلمات أخرى: ليست هناك حاجة (ولا يوجد مبرر) للسعي لهزيمة الجيش الإسرائيلي المدجج بأحدث أنواع الأسلحة التقليدية غير التقليدية. وكل ما هو مطلوب هو إضعاف السكان في "إسرائيل" واستنزافهم إلى أن تُكسر معنوياتهم وقوة إرادتهم ورجبتهم في البقاء في أرض ليست لهم ولا ترغب بهم. وهذا أسلوب مُشابه لأسلوب إستراتيجية الحسم النفسي وليس الحسم المادي. وعلى الرغم من أن محاولات الحسم النفسي لم تنجح حتى الآن فإنه من المريح لجهة المقاومة أن تؤمن بها. والجدير بالذكر أن هذه النظرية جاءت في الأساس بهدف الرد على التفوق التكنولوجي الإسرائيلي، ومن أجل تحقيق النصر في المعركة عن طريق استغلال نقاط الضعف لدى العدو - بما في ذلك حساسيته للخسائر البشرية - إلى جانب استغلال تفوق المجتمعات العربية مثل الإصرار والنفس الطويل وعدم حساسيتها المفردة للخسائر. والخاصة الرئيسة التي تميز النظرية الجديدة للمقاومة هي الانتقال من إستراتيجية الحسم إلى إستراتيجية الاستنزاف الطويل الأمد، والتي يوجد فيها وزن حاسم لعامل التسبب بعدد كبير من الخسائر في أوساط قوات الجيش، وفي أوساط المدنيين، لدى العدو.

في هذا المجال يقول سماحة السيد نصر الله: "إن هذه نظرية قتال جديدة لا يوجد شبيه لها، وهي تجمع ما بين الجيش النظامي وحرب العصابات" - أو وفق ما يسميها الكثيرون في منطقتنا - "الحرب الهجينة". وهي تقوم على:

١ - تكبيد الإسرائيليين أفدح الخسائر علما بأن إنجاز حزب الله لا يقاس وفق الكيلومترات المربعة التي حال دون احتلالها بل وفق عدد الجنود الإسرائيليين القتلى.

٢- حتى تكون هذه الإستراتيجية مُجدية فإنه يجب بناء ونشر القوة المهاجمة لتكون قادرة على الصمود لأقصى فترة ممكنة في وجه الهجمات المضادة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وإعداد كميات كبيرة من احتياطات الذخائر، وبناء مراكز طرق تموين سرية، وقادرة على الصمود، من مستودعات الذخائر إلى نقاط الإطلاق.

٣- ليس هناك أهمية بالنسبة لعنصر الزمن من ناحية الطرف المقاوم، وهو لا يتوقع تحقيق النتيجة المأمولة في جولة قتال واحدة أو اثنتين. والمهاجم لا يعترف بالسقوط أو بالفشل، وكل عملية عسكرية له يتم وصفها على أنها انتصار بدون علاقة بنتائجها. والانتصار يحدد بمجرد القدرة على الاستمرار والقتال بصرف النظر عن الإنجازات على أرض الواقع.

لقد بُني الجيش الإسرائيلي لخوض الحروب ذات الوتيرة العالية ضد جيوش "كلاسيكية"، ويجد مسؤولوه صعوبة في الإقرار بحقيقة أن وجه الحرب قد تغير، وأن مهمته في المستقبل المنظور هي مواجهة جولات من المعارك الهجينة ضد عدو منتشر ومتخفي، وأن النتيجة المطلوبة في كل جولة قتال ليست الحسم مع القوة العسكرية المعادية، بل حماية السكان المدنيين والبنى التحتية المركزية في الجبهة الداخلية. وفي معارك "إسرائيل" على المدى المنظور ستكون الجبهة الداخلية هي ساحة المعركة، وسيكون صمودها هو العامل الأساسي في تحديد نتائجها. وستكون "القدرة على الصمود" بوصفها استعداد الجمهور على تحمل الخسائر في الجبهة الأمامية وفي الجبهة الداخلية، وعلى تحمل الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية المرتبطة بالمعركة العسكرية، هي نقطة الفصل في المواجهات المقبلة. وقدرة الصمود العالية لدى الجبهة الداخلية توفر للمستوى السياسي حرية العمل للاستمرار في الحرب حتى تحقيق الأهداف، بينما قدرة الصمود المتدنية تؤدي إلى نشوء ضغط جماهيري عام على المستوى السياسي لوقف الحرب حتى بثمن تقديم تنازلات مادية ومعنوية وربما سياسية مؤلمة. ومقياس الصمود، وفق التعريف الذي قَدّمناه، هو درجة حرية العمل التي يمنحها الجمهور في الجبهة الداخلية للمستوى السياسي في إدارة الحرب. وخلال حروب "إسرائيل"، التي جرت حتى الآن، منح الجمهور الإسرائيلي تفويضاً كاملاً للمستوى السياسي في إدارة الحرب على الوجه الأمثل، تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر". ولكن لوحظ أثناء التجارب الحربية الأخيرة وجود بعض التصدّعات في قدرة الصمود لدى الجبهة الداخلية في قسم من الحروب، وبشكل خاص بكل ما يرتبط بالمعارك مع المقاومة الإسلامية في لبنان منذ العام ١٩٨٢ وحتى الآن. والمعلم الأكثر بروزاً للصمود المتدني لدى الإسرائيليين كان خلال حرب الاستنزاف ضد حزب الله في جنوب لبنان، والتي تعاضمت خلالها المطالبة في أوساط واسعة من الجمهور لتنفيذ انسحاب أحادي الجانب (حركة الامهات الاربع). وحدثت في حالتين حركة نزوح كبيرة من المراكز السكانية - في حرب الخليج الأولى جراء هجمات الصواريخ العراقية، وخلال حرب لبنان الثانية نتيجة لهجمات صواريخ حزب الله - إلا أن الأمر لا يدل بالضرورة على خلل في الصمود باستمرار بل على رد فعل الجمهور حيال السلوك المعيب من جانب الحكومة. وفي مراحل متقدمة من الهجوم بالصواريخ على المنطقة المحيطة بغزة قبل

عملية "الرصاص المصهور" كانت هناك حالة نزوح كبيرة للمستوطنين من مدينة سديروت ومن مستوطنات أخرى.

إننا نفترض أن جانبي المعادلة اللذين يحددان قدرة صمود الجبهة الداخلية هما "الشعور بالتهديد" من جهة، و"الثمن" الواجب دفعه من جهة أخرى. ومن المعتقد أن التهديد، في حروب "إسرائيل" خلال العصر الحالي، التي تشكل فيها الجبهة الداخلية الهدف الرئيس للضربات، يتحدث عن نفسه، والمعيار المتغير هو "الثمن". ويظهر من هذا الافتراض أن مفتاح صمود الجبهة الداخلية في المعركة هو تخفيف "الثمن" إلى أقصى درجة ممكنة. ووفق هذا التخمين فإن قدرة صمود الجبهة الداخلية ستكون مشروطه بالخطوات التي ستقوم بها السلطات المحلية والقومية لتخفيف "الثمن" سواء في المجال العملي، أو في المجال الحسي - أي إلى أية درجة يثق الجمهور بأن الحكومة تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايته. وقد كانت مغادرة سديروت، ومستوطنات أخرى، في المنطقة المحيطة بغزة في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على خلفية تجاهل واضح من قبل الحكومة للضائقة التي ظهرت بسبب هجوم الصواريخ الذي قامت به حركة حماس. وجاءت مغادرة تل أبيب خلال الليل أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، على خلفية غياب أي نوع من الإدارة للجبهة الداخلية (وكإحدى العبر التي تم استخلاصها من هذا الحدث تمت إقامة قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي)، وكذلك مغادرة مستوطنات الشمال خلال حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ كانت على خلفية الخلل في أداء السلطات المحلية في قسم من المناطق التي تعرضت للهجوم. ومع ذلك فإنه لم يحدث وأن تطور في أي من تلك الأحداث ضغط جماهيري على الحكومة لوقف الحرب عن طريق تقديم تنازلات سياسية أو عسكرية. وخلال معركة "الجرف الصامد" التي نضجت فيها الترتيبات التنظيمية في مجال حماية المدنيين، والترتيبات الاقتصادية في مجال التعويض عن الأضرار، والترتيبات التكنولوجية والعسكرية في مجال الحماية النشطة (منظومات الدفاع والحماية بوجه الصواريخ) - لم يلاحظ أي ضغط جماهيري على الحكومة لوقف المعركة وذلك على الرغم من مدة استمرارها الخارجة عن المألوف.

٥ - الإستراتيجية الجديدة لهزيمة التكنولوجيا الإسرائيلية:

السؤال الأساسي المطروح لدى القادة الاسرائيليين اليوم هو: كيف يستعد الطرف المقاوم لتحقيق نبوءة هدم "بيت العنكبوت"؟

من أجل توضيح هذه القضية يجب استعراض نظرية الحرب الجديدة التي تمّ تطويرها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذه النظرية تسمى من قبل العميد ايتان براون وكرميت فيلنسي في كيان العدو بـ "انقلاب في الشؤون العسكرية للمحور الراديكالي". وجاءت هذه النظرية في الأساس، بحسب رأيهما، بهدف الرد على التفوق التكنولوجي للجيش الغربية وخاصة الجيش الإسرائيلي، وهي بنيت من أجل تحقيق النصر في المعركة عن طريق استغلال نقاط الضعف لدى العدو الغربي - بما في ذلك الحساسية للخسائر - إلى جانب استغلال تفوق المجتمعات الشرقية (كما يُنظر إلى ذلك من قبلهم) مثل الإصرار والنفس الطويل وعدم حساسيتها للخسائر. والخاصة الرئيسة التي تميز النظرية الجديدة هي الانتقال من إستراتيجية الحسم العسكري إلى إستراتيجية الاستنزاف، والتي يوجد فيها وزن حاسم للتسبب بعدد كبير من الخسائر في أوساط قوات الجيش، وفي أوساط المدنيين، لدى العدو.

لقد اشتق حزب الله، وذهبت التنظيمات الفلسطينية الموجودة في غزة على أثره، من هذه النظرية إستراتيجية محدودة ضد "إسرائيل"، والتي توصف من جانب سماحة امينه العام السيد حسن نصر الله على النحو التالي: "إن هذه نظرية قتال جديدة لا يوجد شبيه لها، وهي تجمع ما بين الجيش النظامي وحرب العصابات" - أو وفق ما يسميها الكثيرون في منطقتنا - "الحرب الهجينة". وهي التي ذكرت خصائصها من قبل العميد ايتان براون في مؤتمر اللطرون الذي انعقد عام ٢٠٠٨، وفي مؤتمرات أخرى، وهي:

١- زيادة الخسائر الإسرائيلية إلى الحد الأقصى وذلك عن طريق مهاجمة الجبهة الداخلية، وبشكل خاص (ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك) بواسطة الصواريخ. ومهاجمة الجبهة الداخلية ستحفز "إسرائيل" على القيام بعملية برية، والتي ستدخل في مواجهة مع تشكيلات دفاعية كثيفة، حيث ستقع خسائر كبيرة في أوساط الجنود الإسرائيليين . وحسب أقوال سماحة السيد حسن نصر الله في حرب لبنان الثانية: إن إنجاز حزب الله لا يقاس وفق الكيلومترات المربعة التي حال دون احتلالها بل وفق عدد الجنود الإسرائيليين القتلى.

٢- إن مهاجمة الجبهة الداخلية (الإسرائيلية) ستتم من "السكان إلى السكان"، أي إطلاق الصواريخ من قلب التجمعات السكانية في لبنان وغزة إلى التجمعات السكانية في "إسرائيل". وبكلمات أخرى: لقد فرض على السكان المدنيين في الجانبين القيام بدور الدروع البشرية لحماية وسائط الهجوم، وذلك من خلال الافتراض بأن الهجمات المتبادلة ستؤدي إلى وقوع إصابات بين مدنيي الطرفين، وبذلك إلى سحب الشرعية الداخلية عن العملية العسكرية الإسرائيلية وتقييد يدي الجيش الإسرائيلي بما ينسجم مع ذلك.

٣- حتى تكون هذه الإستراتيجية مُجدية فإنه يجب بناء ونشر القوة المهاجمة لتكون قادرة على الصمود أقصى فترة ممكنة في وجه الهجمات المضادة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وإعداد كميات كبيرة من احتياطات الذخائر، وبناء طرق تموين سرية، وقادرة على الصمود، من مستودعات الذخائر إلى نقاط الإطلاق.

٤- ليس هناك أهمية بالنسبة لعنصر الزمن من ناحية الطرف المقاوم، وهو لا يتوقع تحقيق النتيجة المأمولة في جولة قتال واحدة. والطرف المقاوم لا يعترف بالسقوط أو بالفشل، وكل عملية عسكرية له يتم وصفها على أنها انتصار بدون علاقة بنتائجها. والانتصار يحدّد بمجرد القدرة على الاستمرار في القتال بصرف النظر عن الإنجازات على أرض الواقع، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى دق إسفين بين حكومة العدو ومجتمعها وبين "إسرائيل" والجبهة الخلفية السياسية في الغرب.

إن بناء قوة جبهة المقاومة في لبنان وفلسطين وطريقة تشغيلها خلال العقد المنصرم - خلال حرب لبنان الثانية وعملية "الرصاص المصهور"، وعملية "عامود السحاب" وعملية "الجرف الصامد" - يتناسبان مع النظرية العسكرية على النحو الذي تم وصفه سابقاً. ومن المرجح أن الأمور ستستمر على ما هي عليه في المستقبل. وكل الحروب المستقبلية ستكون ذات خصائص مشابهة لجولات المواجهة الأربع التي جرت خلال العقد الأخير. فقد بُني الجيش الإسرائيلي لخوض الحروب ذات الوتيرة العالية ضد جيوش "كلاسيكية"، ويجد مسؤولوه صعوبة في الإقرار بحقيقة أن وجه الحرب قد تغير، وأن مهمته في المستقبل المنظور هي مواجهة جولات من المعارك الهجينة ضد عدو منتشر ومتخفٍ، وأن النتيجة المطلوبة في كل جولة قتال ليست حسم القوة العسكرية المعادية، بل حماية السكان المدنيين والبنى التحتية في الجبهة الداخلية. وفي المعارك المقبلة على المدى المنظور ستكون الجبهة الداخلية هي ساحة المعركة، وسيكون صمودها هو العامل الأساسي في تحديد نتائجها.

٦- قدرة صمود الجبهة الداخلية المدنية في العالم وفي إسرائيل:

إن قدرة صمود الجبهة الداخلية، أو مناعتها، (وهو مصطلح معتاد في البحث الأكاديمي في الموضوع) هو مصطلح زبقي يصعب تعريف مكوناته ودور كل واحد منها. وبما ينسجم مع الحاجة في هذا المقال فإننا نعرف "قدرة الصمود" بوصفها استعداد الجمهور على تحمّل الخسائر في الجبهة الأمامية وفي الجبهة الداخلية،

وعلى تحمل الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية المرتبطة بالمعركة العسكرية. وقدرة الصمود العالية لدى الجبهة الداخلية توفر للمستوى السياسي حرية العمل للاستمرار في الحرب حتى تحقيق الأهداف، بينما قدرة الصمود المتدنية تؤدي إلى نشوء ضغط جماهيري مؤثر على المستوى السياسي لوقف الحرب حتى بثمن تقديم تنازلات مؤلمة. فما الذي يحدد قدرة صمود الجبهة الداخلية؟

من المرجح أن هذه القدرة تأتي نتيجة التوازن الحسي لدى الجمهور بين الثمن الذي عليه ان يدفعه في المعركة العسكرية (في الإصابات وفي الأرواح والخسائر في الممتلكات وخسارة الدخل) وبين الشعور بالتهديد ورؤية الفائدة الشخصية والقومية التي تتبع من الصمود في المعركة العسكرية. ويمكن هنا أن نشير إلى نموذجين تاريخيين لتوضيح هذا التعريف:

أ- في المراحل المتأخرة من حرب فيتنام نُظر إلى الثمن المدفوع من قبل قسم كبير من الجمهور الأمريكي على أنه ثمن أعلى من اللازم مقارنة بنسبة التهديد الشخصي والقومي، ونتيجة لذلك تمت ممارسة ضغط جماهيري كبير على المستوى السياسي لوقف الحرب بشكل أحادي الجانب، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انتصار فيتنام الشمالية وإلى هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- في مقابل ذلك، في المراحل الأولية للحرب العالمية الثانية كان الجمهور البريطاني مستعداً لدفع الثمن الباهظ الذي لحق به خلال عمليات قصف المراكز السكانية وذلك جراء المخاوف من النتائج الخطيرة في حال انتصار ألمانيا. وبذلك أعطى الجمهور للمستوى السياسي تفويضاً غير محدود للاستمرار في الحرب (وفي المراحل الأخيرة للحرب برزت ظاهرة مشابهة في ألمانيا، وفاز النظام النازي بدعم السكان له على الرغم من الخراب الذي لحق بألمانيا جراء قصف الحلفاء).

وكما سبق القول، فإن مقياس الصمود، وفق التعريف الذي قدمناه، هو درجة حرية العمل التي يمنحها الجمهور في الجبهة الداخلية للمستوى السياسي في إدارة الحرب، ويكمن التعميم هنا والقول إنه خلال حروب "إسرائيل"، التي جرت حتى الآن، منح الجمهور الإسرائيلي تفويضاً كاملاً للمستوى السياسي في إدارة الحرب على الوجه الأمثل، وهو بذلك أظهر قدرة صمود معقولة وبخاصة خلال حرب عام ١٩٤٨ وحرب الأيام الستة، وحرب يوم الغفران. ولكن لوحظ وجود بعض التصدعات في قدرة الصمود لدى الجبهة الداخلية في قسم من الحروب التي تلت ذلك، وبشكل خاص بكل ما يرتبط بالمعارك في لبنان. أما الحادث الأكثر بروزاً للصمود المتدني فقد كان خلال حرب الاستنزاف ضد حزب الله في جنوب لبنان، والتي تعاضمت خلالها

المطالبة في أوساط واسعة من الجمهور لتنفيذ انسحاب أحادي الجانب . وحدثت في حالتين حركة نزوح كبيرة للمراكز السكانية - في حرب الخليج الأولى ١٩٩١ جراء هجمات الصواريخ العراقية، وخلال حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ نتيجة لهجمات صواريخ حزب الله - إلا أن الأمر لا يدل بالضرورة على خلل في الصمود بل على رد الجمهور حيال السلوك المعيب من جانب الحكومة. وفي مراحل متقدمة من الهجوم بالصواريخ على المنطقة المحيطة بغزة قبل عملية "الرصاص المصهور" كانت هناك حالة نزوح كبيرة للسكان من مدينة سيدروت ومن مستوطنات أخرى. إلا أنه خلال عمليات "الرصاص المصهور" و"عمود السحاب" و"الجرف الصامد"، أظهرت الجبهة الداخلية في جنوب وفي وسط البلاد قدرة صمود إلى حدٍ ما.

٧ - الانهيارات المعنوية في جيش العدو:

تحدّث تقرير سرّي إسرائيلي عن أن الإحباط واهتزاز الثقة التي سادت الجيش إثر الحروب المتلاحقة الأخيرة دفع ٥٠% من الجنود للتفكير بترك الجيش. وتحدثت بعض التقارير العسكرية الإسرائيلية أيضا أن الجيش الإسرائيلي ترهل وشاخ وتقدم، وبات واهن العضلات، ويتستر بورقة توت، وإرادة القتال فيه انهارت، والمفعول الانهزامي للانسحابات المتوالية يتراكم، وأصبح يترنح بين ضمور الروح العسكرية واللواذ بالفرار.

وأكدت مجموعة من قادة وجنود الاحتياط تردي حوافز الخدمة، وحذرت عددا من قادة الدولة من انهيار شامل لقوات الاحتياط، وكشفت عن سريان مشاعر الإحباط والقلق بين الجنود، ما بات يهدد بانهيار منظومة قوات الاحتياط. وعززت مصادر إسرائيلية حقيقة هذه الظاهرة حين قالت إن حوادث الانتحار في الجيش قد تضاعفت.

هيئة الأركان الإسرائيلية، من جهتها، تبدي انشغالا حقيقيا بطرح العديد من صيغ وطرق معينة لإصلاح العطب الذي لحق بمؤسسة الجيش، "حتى ينجح" في مهماته، وفي مواجهة التحديات الكبيرة المتوقعة في المستقبل ، كما أبدى العديد من الإعلاميين والباحثين العسكريين والجنرالات المتقاعدين رغبتهم بتقديم النصائح والاقتراحات والتوصيات لها.

ومن أبرز النقاط التي شرع الجيش بعلاجها:

١- ترهّل بنية الجنود: فثمة شعار معروف في الجيش يقول: كل شيء يبدأ بالانضباط، وعلى عكس العديد من الشعارات المستهلكة، فإن هذا الشعار صحيح، والجيش بلا انضباط هو سيرك، والجيش الإسرائيلي اليوم غير منضبط، يكفي أن ترى ضابطاً يركض وراء جنود يتسكعون في معسكر تدريبي بأحذية ذات ألوان قوس قزح، لتدرك كم بات الانضباط تعيساً، الجنود يجلبون تقارير تبين عدم قدرتهم على لبس أحذية الجيش لأسباب طبية. وظهرت زيادة في تدهور أعداد "المادة القتالية"، أي أعضاء وعناصر القوات المسلحة، فقيادة القوات ترى أن استمرار التوتر الأمني في الأراضي الفلسطينية سيؤدي لتصعيد فقدان المقدرة القتالية، وانخفاض الروح المعنوية، والإحساس العميق بالخوف واليأس.

وجاء في إفادة لجندي عائد من الخدمة في قطاع غزة: "كان ذلك كابوساً حقيقياً، غزة أصبحت عشا من الدبابير، ولذا أنا أفضل خدمة شهرين على الحدود مع لبنان، على الخدمة أسبوعين قرب غزة، كلما تذكرت أنني سأضطر للعودة لكل هذه الأماكن المقيتة اعترتني قشعريرة، وتصيب العرق من جبيني".

٢- القطيعة بين القادة: أحد التحديّات التي واجهها رئيس الأركان آيزنكوت في الجيش فور تولي قيادته هو الاستقرار في هيئة الأركان، التي ما زالت عاجزة عن الخروج من صدمة الحرب على لبنان وحروب غزة. ففي العديد من الوحدات العسكرية تسود القطيعة بينهم وبين المرؤوسين، وهناك قادة ألوية لا يكلمون قادة الوحدات لديهم، والأمر نفسه ينطبق على قادة أصغر، وهذه قضية تحتاج لعلاج ملح، وبلا مسأرة.

٣- ضعف التدريبات الميدانية: بجانب الاستعداد للحرب، ينبغي القفز عدة درجات بمستوى الأداء القتالي المهني، يجب العودة لتعليم أمور في التدريبات العسكرية من الأساس، وليس فقط للجنود، بل للقادة.

كذلك يحتاج جيش الاحتياط لإعادة بناء وذلك بعد سنوات طويلة من الإهمال. فقد جرى حديث متكرر عن إرسال جنود الاحتياط للحرب بدون تلقي ما يكفي من تدريبات، وبعد الحروب الأخيرة، لا يكفي الاهتمام بالتدريبات فقط، بل توجد حاجة لإعادة الثقة والروح المعنوية، فمن دونها ستتزايد عمليات رفض الخدمة، والتمرد على أوامر الاستدعاء للاحتياط.

٤- إعادة الثقة للجمهور: هناك عملية تآكل متواصلة في الحصانة التقليدية للجيش من الانتقادات العامة، وهي ظاهرة هامة في مسيرة تغيير العلاقات بين الجيش والمجتمع، وتكشف عن تغييرات في الجوهر، وليس فقط في الأسلوب.

كان أمراً طبيعياً أن تظهر الجيوش في الدول العادية لتحقيق وظيفة الدفاع عن سيادتها وحدودها، بينما كان الأمر مختلفاً في النموذج الإسرائيلي، حيث وجد الجيش على شكل منظمات مسلحة قبل الإعلان عن قيام الدولة، وتتمثل مهمتها في ضمان استمرار أداء الآلة العسكرية لدورها العدواني في محيطها الإقليمي، واعتُبر الجيش حتى ما قبل حرب العام ١٩٧٣، بمثابة "البقرة المقدسة" التي يحرم على الإسرائيليين التعرض لها بأي أذى أو انتقاد، مادياً كان أو معنوياً.

وكان من المحظور بصورة قاطعة حتى ذلك الحين توجيه إصبع الاتهام، ولو بالإشارة فقط في وسائل الإعلام المختلفة، لأي نوع من عيوبه وعوراته، والفجوات التي قد تعثره في هيكلياته التنظيمية، أو أجهزته التنفيذية، أو أدائه العملائي.

وأدى هذا الحرص الشديد، حتى المغالاة، ليس فقط لتلميع صورته والحفاظ على معنوياته، وصون سمعته الردعية، بل لتكريس صورة المؤسسة السياسية الراحية له، التي ربطت نجاحها بنجاحه، بل واستمدت منه الكثير من القوة والمدى البشري والمعنوي والشعبي، ومعلوم أن هذا الوضع استمر بدون إزعاج حتى صدمة حرب ١٩٧٣، التي شكّلت منعطفاً هاماً ومعلماً تاريخياً في ضعفة أسسه، وتبين أن الجيش الذي لا يقهر ليس سوى جيش عادي كسائر الجيوش، يقتل ويُقتل.

٥- غياب الاعتزاز بالجيش: تنتظر قيادة الجيش الإسرائيلي مهمة قد تبدو مستحيلة، تتمثل بإعادة الشعور بالاعتزاز للعديد من الجنود والضباط الذين باتوا يخلطون من الزي العسكري، ويخططون للاستقالة، وتدل الإحصاءات على أن نسبة الراغبين بها تتصاعد باستمرار، والخطر الأكبر أن نسبة الشباب بين المستقلين ترتفع باستمرار، ويفكر الباقون في الهروب إلى مجالات التكنولوجيا العالية فراراً من الميدان. علماً بأن السبب الرئيس لهذه الظاهرة، فضلاً عن الإخفاق أمام حزب الله وحماس، انتشار "آفة" الثرثرات، وحروب الجنرالات الكلامية فيما بينهم، مما جعلهم أبعدهم ما يكونون عن أن يشكلوا مثلاً يحتذى للجنود. كما وصلت المعاناة النفسية لدى الكثير من الجنود نحو الانغلاق النفسي، وهي حالة يمكن للجندي أن يبرر الجرائم التي يقترفها بأنه ينفذ الأوامر ليس إلا، أو أن يلجأ للتمرد والرفض بسبب تخبط الضمير.

ولاحظ الخبراء النفسيون انتشار ظاهرة "البكاء" بين جنود المظلات، ولجوء الكثيرين منهم لاعتماد أقسى أنواع العنف والضرب؛ للتفيس عن الضغوطات التي تصيبهم، ما سيكون له تأثير سلبي على حوافز الالتحاق بالجيش بشكل عام، وعلى تكاثر رسائل رفض الخدمة في المناطق الملتهبة، ما يؤثر بالتأكيد على طبيعة الالتحاق في صفوف الخدمة الدائمة، ومن المحتمل أن يدفع بعض الجنود للهجرة من "إسرائيل". وفي تقرير سري حول الأوضاع النفسية والمعنوية في الجيش، أثار قلق الحكومة، ورد أن الإحباط واهتزاز الثقة التي سادت الجيش إثر الحروب الأخيرة، دفع ٥٠% من الجنود للتفكير بترك الجيش. واحتوى التقرير على نتائج استطلاع رأي أجري في صفوفهم، دل على وجود أزمة ثقة متفاقمة بينهم وبين قيادتهم، وحين سئل جنود الاحتياط عن نظرتهم ومدى ثقتهم واحترامهم لقادتهم، قال ٢٥% إنهم يتقون، وحين وجه السؤال للجمهور العام، لم تزد نسبة الثقة كثيرا، وقال ٤٠% فقط إنهم يتقون بقيادة الجيش.

كما انطوى "استطلاع الوطنية الإسرائيلية"، الذي ينشر سنويا، على "بشرى" سيئة تتمثل فيما طرأ من زعزعة منقطعة النظر على ثقة الجمهور بالمؤسسات السلطوية، وأظهرت أبحاث أخرى أن مستوى الثقة بالكنيست والحكومة والجيش لم يكن عاليا، وأشار إلى انحدار المستوى إلى درك غير مسبوق، حيث طرأ هبوط حاد على مستوى الثقة بقوات الأمن، التي تمتعت في السابق بمستوى عال من التأييد.

٨ - التطور التكنولوجي في العقد الأخير وأثره على الحرب الهجينة:

خلال السنوات التي مرت منذ وضع نظرية "خيوط العنكبوت" في عام ٢٠٠٦ طرأ تطوران تكنولوجيان كبيران في الهجوم وفي الدفاع:

أ- قامت "إسرائيل" بنشر منظومات الدفاع النشط التي تبينت فعاليتها النسبية في جولتي القتال (عامود السحاب والجرف الصامد). وكان الرد الرئيس الذي أعدته جبهة المقاومة لمواجهة ذلك هو ردّ كمّي: زيادة كبيرة جداً في مخزون الصواريخ بهدف الحفاظ على إطلاقها المتواصل وزيادة قدرات الإطلاق وذلك بهدف إشباع منظومات الدفاع عن طريق إطلاق رشقات متزايدة.

ب- تم في إيران، عن طريق تصغير منظومات التوجيه والقيادة، تطوير "صواريخ ذكية" ذات قدرة توجيه دقيقة، وهي تتسلح بها منذ بداية سنوات الألفين، وحتى أنها زوّدت بها كلاً من سوريا وحزب الله. والسلاح الصاروخي، الذي كان حتى الآن سلاحاً غير دقيق، أصبح يساوي في قيمته، من حيث الدقة، الأسلحة المتطورة تكنولوجيا المستخدمة في الطائرات. وأصبح بمقدور جبهة المقاومة، بمساعدة سلاح بالغ الدقة كهذا، ضرب أهداف دقيقة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بما في ذلك المنشآت العسكرية، ومنشآت البنى التحتية القومية، ومراكز الحكم.

هذا التطوران يزيدان بشكل كبير جداً من قوة واهمية الحرب الهجينة، ويضعان تحدياً إضافياً أمام حكومة العدو والجيش الإسرائيلي: فبالإضافة إلى حماية السكان المدنيين بالذات، أصبح مطلوباً منهما توفير الحماية لمنشآت البنى التحتية المدنية ولمنشآت ولقواعد الجيش الإسرائيلي نفسه. وإذا كان استهداف الجبهة الداخلية حتى الآن يهدف إلى ضرب إرادة الحرب لدى "إسرائيل"، فإنه منذ الآن سيكون موجهاً لضرب قدراتها القتالية. ومعنى هذا الأمر هو أنه قد أضيفت إلى إستراتيجية الحسم مع العدو على المستوى النفسي، القدرة على تبني إستراتيجية الحسم معه على المستوى المادي. وإذا ما كان لا يزال يُنظر إلى الحرب الهجينة، إلى الآن، بوصفها حرباً ذات وتيرة منخفضة من ناحية الحرب العسكرية بالنسبة لـ "إسرائيل" فإن التطورات التي وُصفت أعلاه من شأنها أن تضعها بدرجة الحرب ذات الوتيرة العالية والتي ستُجبر العدو الصهيوني على استخدام غالبية قوته العسكرية، وربما كلها.

٩- هل تستطيع التكنولوجيا لوحدتها تقصير أمد الحرب؟

من المحتمل أن هذا الأمر كان صحيحاً خلال الحروب "الكلاسيكية" ضد الجيوش النظامية، التي كان يمكن فيها تحقيق حسم عسكري واضح خلال زمن قصير نسبياً. ولكن، هل هذا الأمر ممكن في مواجهة عدو ليس بدولة، ينتشر ويذوب داخل السكان المدنيين؟ وهل يوجد لدى الجيش الإسرائيلي أسلوب عملي لتحقيق الحسم العسكري، الذي يجرد عدواً كهذا من القدرة على مواصلة مهاجمة الجبهة الداخلية المدنية؟

يبدو أنه لا يوجد خلاف على أن جوهر التهديد العسكري على "إسرائيل" هو منظومة الصواريخ المعادية. وهناك من يعتقد أنه بالإمكان تدمير قدرة الإطلاق لدى العدو وذلك عن طريق مهاجمة وسائل الإطلاق، إلا

أن التجربة في العالم، ولدى الاسرائيليين، تُظهر خلاف ذلك. فالجهود لتدمير صواريخ المقاومة بوسائل تكنولوجية هجومية قد جرت خلال الحرب العالمية الثانية، وخلال حرب الخليج عام ١٩٩١، وفي حروب "إسرائيل" خلال العقد الأخير، وكانت النتائج ضعيفة جداً. وليس فقط أن الهجمات لم توقف عمليات إطلاق الصواريخ، بل أنها لم تنجح أيضاً حتى في تقليص وتيرة النيران. كما أن التطوير التكنولوجي لتشكيلات إطلاق الصواريخ لدى الطرف المقاوم تطرح شكوكاً جدية لدى العدو حول ما إذا كان بالإمكان تحقيق إنجازات أفضل في المستقبل.

هناك من يعتقد أيضاً أنه يمكن تدمير القوة الصاروخية (لدى جبهة المقاومة) عن طريق شن هجوم بري للسيطرة على مناطق الإطلاق. والتجربة في حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ بحسب تقديرات العدو غامضة وهي لا تفسح المجال أمام تبني هذا الاعتقاد. وحتى لو افترضنا صحة هذا الأمر فإن مدى الصواريخ الآخذ بالازدياد يطرح الشكوك في إمكانية تطبيق هذا الخيار في المستقبل. وحتى لو افترضنا أيضاً أن السيطرة الفعلية على جنوب لبنان ستوقف بشكل كامل إطلاق الصواريخ قصيرة المدى من هناك، فإن ذلك لن يجرّد جبهة المقاومة من قدرتها على إطلاق صواريخ طويلة المدى، وصواريخ باليستية، إلى قلب الكيان من مناطق أبعد والتي تصبح فيها نظرية احتلال الأرض غير عملية. وحتى إذا نجح الدفاع الاسرائيلي النشط في تقليل الأضرار الناجمة عن هذه الصواريخ بعيدة المدى، وعن الصواريخ الباليستية، فإن الآثار المرافقة لها من إطلاق لصافرات الإنذار، والأضرار الاقتصادية وربما أيضاً إغلاق الموانئ والمطارات ستستمر طالما استمر إطلاق الصواريخ، حتى في حال توفّر الحماية الجيدة. وعلاوة على ذلك فإن نظرية (احتلال) المناطق تخلق مشاكل صعبة في المجالين السياسي والأمني، وذلك لأن الأمر يتطلب احتلال الأرض والسيطرة على سكان مدنيين بضمن اقتصادي وسياسي وعسكري باهظ. وعليه فإن الافتراض بأنه يمكن وقف إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية - وبالتالي وقف الحرب - عن طريق احتلال أراضٍ بحسب رأي العدو هو افتراض يشوبه الشك.

وما لم تكن هناك ثقة بأنه يمكن تقليص مدة الحرب، عندها يكون مطلوباً إعداد الجبهة الداخلية لمعركة طويلة. فهل تستطيع الجبهة الداخلية الاسرائيلية الصمود أمام ذلك؟

من المرجح، في رأي المختصين الاسرائيليين، أن الأمر ممكن في الظروف الصحيحة. ويضيفون أنه إذا ما انطلقنا من الافتراض بأن تقصير أمد الحرب هو هدف غير ممكن التحقيق بالضرورة، ومن الافتراض أنه يمكن إعداد الجبهة الداخلية لمعركة طويلة، فإنه يمكن اشتقاق إستراتيجية جديدة تقوم على أن هدف الحرب

ليس تحقيق "الحسم الإيجابي"، أي تحقيق الحسم على القوة العسكرية للعدو المقاوم، بل تحقيق "الحسم السلبي"، أي تجريد هذا العدو من إنجازاته. ويرى هؤلاء أن عملية "الجرف الصامد" في غزة تشكل، عن غير قصد، نموذجاً لذلك: فقد استمرت المعركة برأيهم طالما كان الفلسطينيون راغبين في ذلك، إلا أنهم طلبوا في نهاية المطاف وقف النار بدون أن يحققوا أي هدف من الأهداف التي حددها في بدايتها.

وينصب التركيز، في هذه الإستراتيجية الجديدة، على تعزيز قدرة صمود الجبهة الداخلية المدنية والعسكرية، أي على الاستعداد وعلى الوسائل المطلوبة لذلك. والحاجة هي القيام بحماية منشآت الجيش الإسرائيلي بهدف الحفاظ على قدرته لخوض الحرب. وحماية منشآت البنى التحتية القومية من أجل ضمان الخدمات للجيش وللمدنيين. وكذلك حماية السكان المدنيين بهدف تقليل الخسائر والأضرار. ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن هناك حاجة لتحضيرات مادية وتنظيمية. وفي مجال التحضيرات المادية يمكن أن نذكر، من بين أمور كثيرة، الحماية السلبية ومنظومات الدفاع النشط. وكذلك إعداد الجهات العاملة في الإنقاذ وإخلاء ومعالجة الجرحى، والمساكن المؤقتة للمواطنين الذين تضررت مساكنهم، وتعزيز منظومة الإطفاء، ودعمها بمنظومات البنى التحتية القومية للحيلولة دون إنهيار الخدمات (الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات والبنوك) خلال الحرب. وفي المجال التنظيمي يُطلب إكمال الاستعدادات لإدارة الجبهة الداخلية في حالة الطوارئ وذلك لضمان أداء السلطات المحلية والحكومة. ولا يقلل الجهاز الإعلامي أهمية عن ذلك، وإقامة العلاقة بين الجمهور وبين الحكومة بهدف الحفاظ على ثقة الجمهور بإجراءاتها.

وتجدر الإشارة، بحسب رأي المختصين الإسرائيليين، إلى أن التركيز على تعزيز قدرة الجبهة الداخلية على الصمود لا يلغي أبداً أهمية الهجوم وقدرات الحرب البرية. فالعكس هو الصحيح، إذ أن للهجوم دوراً حيوياً في الإستراتيجية المقترحة. فقبل كل شيء، لا يمكن القبول بوضع يقوم فيه عدو بمهاجمة الجبهة الداخلية المدنية في "إسرائيل" وأن يكون معقياً من العقاب، وهو يجب أن يدفع ثمناً باهظاً إلى أقصى درجة ممكنة. وبما يتجاوز مبدأ ضرورة الرد فإن الهجوم يجب أن يدمر قدرات العدو إلى أقصى درجة ممكنة أيضاً مع فعل ذلك بأدنى حد من الخسائر الاسرائيلية وذلك لأن العدو يعتبر خسائر الجيش الإسرائيلي إنجازاً له. ولذلك من المرغوب فيه اسرائيلياً تفضيل النيران البعيدة على الالتحام القريب. وبما لا يقل أهمية عن ذلك فإن صمود الجبهة الداخلية مشروط، من بين أمور كثيرة، بصلاية الحكومة الإسرائيلية والتعبير الأكبر عن ذلك هو خطوات الجيش الإسرائيلي الهجومية وإلحاق أضرار ملموسة بالعدو.

أخيراً يرى المختصون الإسرائيليون انه يجب الانتباه إلى قدرة انتعاش الجبهة الداخلية الاسرائيلية بعد انتهاء جولة القتال. فالانتعاش البطيء من الأضرار المادية والاقتصادية التي حدثت خلال الأعمال القتالية يمكن أن يؤثر على قدرة صمود الجبهة الداخلية المدنية في جولة القتال المقبلة.

١٠ - خاتمة:

يعترف الكاتب الإسرائيلي يسرائيل هرتيل في صحيفة هآرتس بأن جبهة المقاومة باتت تشكل تهديداً عالي القوة بالنسبة للكيان الصهيوني، لا بل إنه بات أعلى من حيث خطورته من شدة الحرب الشاملة ضد الجيوش النظامية. ويضيف: "ويا ويلنا اذا لم تحقق قواتنا الضخمة التي تخوض الحرب ضد حفنة من المقاتلين الذين لا يمتلكون العتاد الكافي، الهدف المرجو من الحرب". وقال: "من الصعب تجاهل الوقع الاستثنائي الذي تركه خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للتحرير الثاني (تحرير الجرد من المجموعات الإرهابية) في الهرمل. وبرزت معالمه في توالي مفاعيله على الساحة الإسرائيلية، من خلال العديد من التحليلات والانتقادات". وتساءل: "ما الذي تميز به هذا الخطاب حتى كان وقعه قاسياً على النخب الإسرائيلية، وما هي الدلالات التي أغضبته، حتى بدا كما لو أنه فضح واقعاً جهد قادة العدو سنوات لإخفائه ومحاولة تقديم صورة معاكسة له؟" ويجيب: "الواضح أن نقطة الانطلاق هي إشارة السيد نصر الله إلى ضعف العنصر البشري للجيش الإسرائيلي. إشارة أعادت استحضار خطاب بيت العنكبوت في الوجدان العام، وهو ما ورد على ألسنة العديد من المعلقين والخبراء. ويبدو أن هذا الأمر حضر أيضاً في خلفية مواقف العديد من المسؤولين الرسميين، الأمر الذي يُفسر حجم الغضب والامتعاض الذي برز في مواقفهم المنتقدة لشخصية السيد... وفي ضوء تعدد الدلالات التي حضرت في المقاربة الإسرائيلية لخطاب السيد، برز أيضاً، أنه بالرغم من انشغال حزب الله خلال السنوات الماضية في التصدي لخطر التنظيمات الإرهابية في سوريا ولبنان... ما زال مواكباً لتفاصيل المجتمع الإسرائيلي ومهتماً بكل ما يتعلق بنقاط ضعفه وتطوره، إضافة الى ما يتمتع به من عناصر قوة. وقد أتى خطاب السيد نصر الله، بعد ١٨ عاماً من خطاب بيت العنكبوت في مدينة بنت جبيل، ليقول لهم قد تكون إسرائيل تغيرت على مستوى نوعية الأسلحة وتطورها، في البر والبحر والجو، وهو أمر يواكبه حزب الله على الدوام، ولكن ما هو حاضر لديه أيضاً، أنكم ما زلتم كما كنتم (بيت العنكبوت) بعد

مضي كل هذه السنوات. التفسير البسيط أنه يمكن استبدال طائفة بما هو أكثر تطوراً منها، ولكن لا يمكن استبدال شعب بآخر، بقرار أو بتطور تكنولوجي!"

وخلاصة ما جاء في مقال الكاتب هرنيل انه قد تحصل تحولات على مستوى الاستعداد للتضحية في مجتمع ما، لكن ذلك يتم بعد عملية تغييرية متواصلة وممتدة، تطاول عمق النظرة الى الحياة والإنسان... ومن ثم ينعكس ذلك على مستوى السلوك والموقف والأداء. لكن خطاب السيد نصر الله أتى ليقول للكيان الإسرائيلي إن الذي حصل لديكم هو أن مناعتكم الاجتماعية ما زالت تتحرك نحو الدرك الأسفل وهو الكفيل في حال اكمال الشروط الإقليمية بتحويلها الى مأزق وجودي للكيان. يعني ذلك، أن ضعف مناعتكم الاجتماعية تشكل نقطة الضعف الرئيسة في منظومة أمنكم القومي. ولا تخفى حقيقة أن الجيش الإسرائيلي هو صورة عن طبيعة جمهوره، كما أن الاستعداد للتضحية والتصميم لدى المقاومين هو تعبير عن روح البيئة الاجتماعية التي ينبثقون منها.

مشكلة القيادة الإسرائيلية أنها حاولت أن تبدد هذه الصورة السلبية للمجتمع والجيش الاسرائيليين، من خلال التلويح بالتكنولوجيا المتطورة والاسلحة الفتاكة وممارسة أكبر قدر من التدمير للبيئة الاجتماعية التي تحتضن المقاومة، كما حصل في لبنان عام ٢٠٠٦ وفي قطاع غزة عبر عدة حروب متوالية. وهو ما حضر في كلام بنيامين نتنياهو فور انتهاء عدوان الجرف الصامد عام ٢٠١٤، بالقول إنه لم يعد بالإمكان الحديث عن كون إسرائيل «بيت العنكبوت». في حين أن تبديل الصورة عن المناعة هذه، إنما يتم اختباره في التحديات وليس في المزيد من الإدعاءات والتكنولوجيا التدميرية، لأنه في حال اختراق هذه الحصانة التكنولوجية، وهذا هو الذي يحصل عملياً، يسقط المجتمع الاسرائيلي ومعه الكيان. أما الاختبار الحقيقي لتثبيت أو تبيد هذه الصورة، فيكمن في الصمود والتصميم عند تلقي الضغوط والخسائر الكبيرة، (كما هي حال بيئة المقاومة في لبنان وفلسطين) وهو ما أثبتت "إسرائيل" عكسه طوال السنوات الماضية.

في العمق، تبقى حقيقة قد تكون أكثر حضوراً لدى مؤسسات صناعة القرار السياسي والأمني في تل أبيب، وهي أن كلام السيد نصر الله هو تعبير عن صورة "إسرائيل" في وعي صنّاع القرار لدى المقاومة ومحورها، وهو أكثر ما يهم المؤسسة الإسرائيلية، أي عكس ما حاولوا ويحاولون زرعه في وعي الآخرين عبر تقديم إسرائيل كـ«جدار حديدي». مع ذلك، يجدر التنكير بأن هذا المفهوم لا يتعارض مع حقيقة كون "إسرائيل" دولة متطورة على المستويين التكنولوجي والعسكري، وتملك قدرات تدميرية هائلة.

وهنا المسألة ليست مجرد مسألة نظرية فحسب، بل تشكل أحد أهم المنطلقات لتقدير منسوب المغامرة لدى صناع القرار الإسرائيلي، عندما يدركون أن هناك أثماناً هائلة سيدفعها الكيان الإسرائيلي، وأيضاً لتقدير قدرة صمود المجتمع الإسرائيلي في حال تعرض جبهته الداخلية للضغط العسكري الذي لم يسبق لها أن شهدته طوال تاريخها. وأيضاً، يحضر هذا المعطى - في ادراك مؤسسات القرار الإسرائيلي - باعتباره عاملاً من عوامل ردع العدو وتعزيز الثقة لدى جبهة المقاومة بقدرتها على المواجهة وتحقيق النصر، وهو ما أثبتته التجربة خلال العقود السابقة. وما يعزز من خطورة هذه الدلالة، أيضاً، في الوعي الإسرائيلي أنها تأتي في سياق إقليمي مفصلي، وبعد انتصارات حققها محور المقاومة على امتداد المنطقة من بغداد الى غزة ، وفي الوقت الذي تراهن فيه "إسرائيل" على مفاعيل سياسة التهويل التي تتبعها عادة، نجد في الواقع أن هذا الصوت المرتفع ، تهويلاً وتهديداً، انما يعكس منسوباً أعلى من القلق والخوف على المستقبل، أكثر من كونه تعبيراً عن الثقة بالقدرة على إحداث تغيير جذري في المعادلات الإقليمية.